

الأزمات الإجتماعية فى مصر فى القرن السابع عشر

تأليف: ناصر أحمد إبراهيم

تقديم: رءوف عباس حامد

مقدمة

بقلم الأستاذ الدكتور رءوف عباس

التاريخ الإجتماعى أحدث ميادين البحث فى التاريخ عمراً، إذ بدأ الإهتمام به فى الغرب منذ العشرينات من هذا القرن، واستقرت مناهجه مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وتشعبت مناحى الدراسة فيه باختلاف المدارس الفكرية ذات الاهتمام بالتاريخ الإجتماعى. وتأخر اهتمام المؤرخين المصريين بالتاريخ الإجتماعى حتى بدايات النصف الثانى من هذا القرن، وما لبثوا أن اهتموا به فى الستينات اهتماماً خاصاً، تمثل فى عدد من الأطروحات الجامعية والكتب التى وضعت التاريخ الإجتماعى على خريطة البحث التاريخى فى مصر والعالم العربى.

وكان صاحب هذا القلم من بين جيل الستينات الذى اجتذبه التاريخ الإجتماعى، فساهم فى دراسته، ثم وجه تلاميذه إلى ارتياد هذا الحقل من الدراسات التاريخية، فتمت تغطية الكثير من جوانب تاريخ مصر الإجتماعى فى القرن التاسع عشر فى عدد من الأطروحات الجامعية التى أشرف عليها بكلية الآداب جامعة القاهرة. ثم عن له أن يلتمس جذور مصر الحديثة فى الحقبة العثمانية من تاريخها، تلك الحقبة التى لم تتل من اهتمام الدراسين إلا القليل، فوجه بعض تلاميذه إلى اختيار موضوعات أطروحاتهم فى بعض الظواهر الإجتماعية فى ذلك العصر، وكان الأستاذ أحمد ناصر إبراهيم من أنجب أولئك التلاميذ،

وإن كان أيضاً من أحدثهم، وجاءت دراسته للأوبئة والمجاعات فى مصر فى القرن السابع عشر أو قل - إن شئت - الأزمات الإجتماعية فى ذلك القرن التى يسعدنى اليوم أن أقدمها للقارئ الكريم، مساهمة جادة فى ميدان التاريخ الإجتماعى وفى دراسة المجتمع المصرى فى العصر العثمانى معاً.

لقد كان الوباء والجوع وجهان لعملة رديئة واحدة عانت منها مصر بين الحين والآخر على مر تاريخها الطويل، ولكنها كانت أكثر شيوعاً عندما تعجز السلطة عن مواجهة الأزمات لضعف فيها، أو صراع داخلها، أو لسقوط هيبتها، وقلة حيلتها. وكان مثار الأزمات دائماً يعود إلى حدوث ندرة مفاجئة فى الموارد، تؤثر على الغذاء الضرورى المتاح بالأسواق، حدثت - فى الغالب - لعوامل طبيعية أو بشرية، وغالباً ما كانت تحل المجاعة حتى تجر فى أذيالها الوباء، أو يحل الوباء حتى يعصف بقوة العمل فيشح الغذاء وتقع المجاعة.

فإذا قدر للبلاد أن يتولى زمام أمورها حاكم همام، كان بالإمكان احتواء الأزمة ومعالجة آثارها، أما إذا كانت الإدارة عاجزة عن إدارة الأزمة، فالهلاك والخراب، وتدهور الأحوال، نتيجة اتساع دائرة الأزمة زماناً ومكاناً، واقع لا محالة.

وقد عرفت مصر التجريبتين: إحتواء الأزمة، وانقلاب زمامها منذ فجر تاريخها حتى مشارف العصر الحديث، ولعل مرد ذلك إلى غياب الخدمات العامة - ما خلا حفظ الأمن وإقامة العدل- من بين مهام السلطة فى مصر.

كانت الدولة تهتم بتنظيم الرى ورعاية النيل المبارك، لارتباط موارد الخزانة بما يجرى به النهر من خير، وللعلاقة الوثيقة بين التحكم فى نظام الرى وإحكام القبضة على الناس، وهو لا يتحقق إلا إذا كانت الدولة قادرة على إحصاء الموارد، وتأمين المنتجين على حياتهم وأموالهم، وإقامة العدل بينهم، أما ما عدا ذلك من أمور تتصل بما يحتاج إليه الناس من خدمات فقد أسقطته الدولة من اعتبارها، فلا تهتم بتوفير خدمات كالتعليم أو العلاج أو غير ذلك من سبل الرعاية الصحية والإجتماعية، وكان الاهتمام بمراقبة الأسواق يكاد لا يتجاوز أسوار المدن، ولا يمتد إلى الريف الذى أسقط دائماً من الحساب.

ولا يعنى ذلك أن مصر افتقدت تلك الخدمات الضرورية التي لا تستقيم بدونها حياة الناس، بل كان بعضها متاحاً من خلال المؤسسة الدينية على مر تاريخ مصر الضارب بجذوره فى أعماق الزمن، وجاءت نفقات تلك الخدمات مما تقدمه الدولة والموسرون من الناس من هبات وعطايا، أو من خلال أعمال الخير التي يقيمها الأثرياء تقريباً وزلفى إلى الله أو طلباً للجاء حسبما تكون دوافعهم لعمل الخير. وتلك الخدمات التعليمية والصحية والإجتماعية كانت محدودة، محبوسة - غالباً - داخل أسوار المدن، لا تصل إلى الريف وأهله، أو تصل إلى البعض ولا تتوفر لأغلب الناس.

وهكذا كانت الأزمات الإجتماعية كثيرة الحدوث، فى العصور الوسطى على وجه الخصوص، ولعل تاريخ مصر فى عصر سلاطين المماليك وخاصة النصف الثانى من ذلك العصر - أكثر عصور تاريخ مصر نصيباً من الأزمات الإجتماعية التي يجلبها الوباء والجوع معاً أو يسبق أحدهما الآخر، حسبما تفعل عوامل الأزمة فعلها.

ودراسة الأزمات الإجتماعية ليس مبعثها مزاج سوداوى، يدفع الباحث إلى تجنب الأحداث ذات الأضواء الباهرة، ليضرب فى دياجير الظلام بحثاً عن الأحداث الكئيبة المقبضة، وخاصة عندما تقع العين - على ما تفيض به المصادر - من وصف تقشعر له الأبدان، وتتفتت الأكباد، وتشمئز النفوس، فى حالة المجاعة وحالة الوباء، مما لا يخلو من مبالغات صارخة، تعكس ميل الكاتب - فى الغالب - إلى تجسيد هول الأزمة التي سمع بها أمام ناظرى قارئه. ليس ذلك دافع الباحث لدراسة الأزمة، ولكن دراسة الأزمة الإجتماعية تكشف بنيان المجتمع؛ مواطن القوة ومواطن الضعف فيه، وما ارتبط بذلك البنيان من أسس اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، فالمجتمع كائن عضوى تكشف حالة المرض عن مدى كفاءة الأعضاء التي تكون بدنه وأحشائه معاً، وتحليل حالة المرض (أو تشخيصها) يحتاج إلى باحث من طراز فريد، يميز بين الصحة والمرض، ويضع يده على موضع الداء، ويحدد بدقة أسبابه، وطرق الوقاية منه.

والأستاذ ناصر أحمد إبراهيم ينتمى إلى ذلك النوع النادر من الباحثين، أقبل على دراسة هذا الموضوع الصعب بعزيمة لا تعرف الكلل، فراح ينقب فى الوثائق التاريخية، وخاصة سجلات المحكمة الشرعية عن مادة بحثه، فكان كمن يبحث عن ضالته فى خضم زحام

كيوم الحشر، إذ تحفل السجلات بدقائق وقائع الحياة اليومية بشتى جوانبها، ويحتاج الباحث إلى التحلى بالصبر والجلد وأن تكون له يقظة الصياد الماهر وبراعته، حتى يضع يده على ما يفيد دراسته، كذلك أقبل الباحث على مخطوطات القرن السابع عشر، يلتقط من بينها كتابات المعاصرين للأزمات الإجتماعية أو من كتبوا عن أزمات قريبة العهد بهم، واستطاع أن يستخرج من بطون المخطوطات الطبية معلومات بالغة الأهمية عن عادات الناس وتقاليدهم ومعتقداتهم إضافة إلى طرقهم فى التداوى وانتقاء المرض، وهو مصدر لم يسبقه إلى استخدامه غيره من الباحثين. ولم يغفل كتابات الرحالة الأجانب الذين مروا بمصر أو عاشوا فيها رداً من الزمان ووصفوا الأزمات التى تصادف وجودهم عند وقوعها.

وكانت ثمرة هذا الجهد المضى الكتاب الذى نضعه بين يدى القارئ الكريم، لوحة قلمية، تكاد تنبض بالحياة، للمجتمع المصرى فى القرن السابع عشر، تحلل واقعه تحليلاً يبشر بمولد مؤرخ جديد من مدرسة التاريخ الإجتماعى، أتمنى أن يوفق فى خدمة تاريخ وطنه فى ذلك الميدان الهام.

والله والوطن العزيز من وراء القصد.

القاهرة فى 1997/11/2

أ.د. رءوف عباس

أستاذ التاريخ الحديث

كلية الآداب - جامعة القاهرة